

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٩٨

الأربعاء، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد ثامبرامنا توريليو
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيدعمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرانتش

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128).

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/174)

1806258 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد منصور العتيبي، الممثل الدائم للكويت، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. فقد أثارت جودة عمله إعجابنا. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير العتيبي وأعضاء فريقه على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/128).

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/174)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب، بالنيابة عن المجلس، بمعالي السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/128، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وإلى الوثيقة S/2018/174 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ أشير إلى آخر مذكرة لمجلس الأمن ٥٠٧ المتعلقة بأساليب عمله (S/2017/507)، أحث جميع المشاركين، أعضاء المجلس منهم وغير الأعضاء، على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وأحث مقدمي الإحاطات الإعلامية على قصر ملاحظاتهم الأولية على ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه هي إحاطتي الإعلامية الأولى أمام المجلس منذ أن توليت مهامي بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام.

أود في البداية أن أؤكد على ما أحرز من تقدم هام في الأسابيع الأخيرة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد وسن القانون الانتخابي المنقح واعتماد الميزانية الانتخابية. وأشير إلى أنه في هذه المرحلة، تم

تسجيل أكثر من ٤٦ مليون من الناخبين المحتملين، ٤٧ في المائة منهم من النساء، الأمر الذي يشير إلى نيتهم المشاركة في الانتخابات التي ستجري في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وبالرغم من التحديات التي تواجههم، فقد أظهر الملايين من النساء والرجال الكونغوليين التزامهم بكفالة أول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أحيي اليوم تصميم الشعب الكونغولي على المشاركة في العملية السياسية وتشكيل مستقبل بلده، لأن ذلك العزم والالتزام هو الذي سيسهم في تحقيق الأهداف التي حددها الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعشية الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، أود أن أشيد إشادة خاصة بجميع النساء في الكونغو على شجاعتهن وتصميمهن على تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز العملية الديمقراطية في بلدهن. فقد اضطلعن بدور حاسم في ضمان عملية سلمية، وأنا على يقين من أنهن سيواصلن القيام بذلك.

لكن بالرغم من التقدم المحرز في العملية الانتخابية، لا تزال هناك تحديات رئيسية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان استعادة ثقة الأطراف الموقعة على اتفاق المبرم ليلة العام الجديد في العملية السياسية ككل وفي تنظيم الانتخابات على السواء. وعلى هذا النحو، فإن التنفيذ الفعال لتدابير المصالحة واحترام المواعيد الانتخابية من الأمور الأساسية. وفي ما يتعلق بتنفيذ تدابير المصالحة، بالرغم من أن الحكومة قد أفرجت عن العديد من السجناء السياسيين منذ التوقيع على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لا يزال الكثير منهم رهن الاحتجاز. وفي ذلك الصدد، يجب بذل المزيد من الجهود لدراسة الحالات النموذجية المتبقية وتلك التي تنطوي على السجناء الآخرين، ومواصلة عملية الانفتاح السياسي.

والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن أثناء المظاهرات السلمية التي خرجت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ٢١ كانون الثاني/يناير يشكل شاغلا آخر من الشواغل الرئيسية. وقد تسبب هذا الاستخدام المفرط في مقتل ١٦ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين و ١٠٠ عملية اعتقال. وخلال احتجاجات ٢٥ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن شخصين آخرين على الأقل ووجهت تهما لـ ٤٧ واعتقلت ١٠٢ في جميع أنحاء البلد. وكفالة احترام الحريات والحقوق الأساسية المكرسة في الدستور الكونغولي أمر يكتسي أهمية بالغة أيضا. وأدعو الحكومة إلى إجراء تحقيقات موثوقة في هذه الحوادث واتخاذ الجزاءات الملائمة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، لم تحل بعد العديد من المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. أولا، يجب وضع الصيغة النهائية للتشريعات الانتخابية، ولا سيما موافقة البرلمان على الأحكام المتعلقة بتوزيع المقاعد. ثانيا، يجب صرف وتخصيص السلطات للموارد المالية اللازمة لتنظيم الانتخابات في الوقت المحدد للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بانتظام. وعلاوة على ذلك، يجب اعتماد مشروع الدعم الانتخابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وختاما، يجب التغلب على بعض الخلافات بشأن طرائق الانتخاب، بما في ذلك إمكانية استخدام آلات التصويت.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي حين لا يزال الاهتمام السياسي الوطني منصبا على تدابير بناء الثقة وإحراز تقدم في العملية الانتخابية، واصلت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التدهور. ويزيد ذلك من خطر تجدد انعدام الاستقرار في أجزاء كثيرة من البلد، ويشكل تهديدا خطيرا على السكان المدنيين، ولا سيما في شرق البلد. ولا تزال أنشطة تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني وجماعات ماي – ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تشكل تهديدات كبيرة للسكان المدنيين، وما زالت تلك الجماعات قادرة على شن هجمات ضد القوات المسلحة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كاساي، ولا تزال الحالة الأمنية هشة، في ظل التقارير المتعلقة بزيادة وتيرة الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تنفذها كاموينا نسابو وغيرها من الميليشيات.

والتدهور السريع للحالة في مقاطعة إيتوري، التي تتمحور حول الأحداث في إقليم دجوغو، مصدر قلق بالغ. واندلاع أعمال العنف في وقت مبكر من هذا العام الذي أدى إلى مقتل أكثر من ٦٠ مدنيا وتشريد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يشكل خطرا كبيرا من التصعيد ويستوجب اهتمامنا الكامل. والهجوم على ميز قبل أقل من أسبوع، الذي خلف ٣٣ قتيلا على الأقل، معظمهم من النساء والأطفال، كان عملا خسيسا.

وإنني أدين الهجمات المستمرة التي تشنها الميليشيات والجماعات المسلحة المختلفة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجنيد الأطفال واغتصاب النساء والفتيات وحرق المنازل والمدارس وتدنيس أماكن العبادة. وتقع المسؤولية على عاتق الذين يدبرون ويرتكبون هذه الهجمات لكفالة إنهاء هذا العنف غير المقبول. ونتحمل جميعا مسؤولية كفالة محاسبة من يدبرون ويرتكبون هذه الجرائم بشكل كامل عن أفعالهم.

وفي سياق التوتر السياسي وتدهور الحالة الأمنية، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أزمة من أخطر الأزمات الإنسانية. فقد بلغ عدد المشردين داخليا المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية إلى ٤,٥ ملايين شخص وهو أكبر عدد في أفريقيا. وقد التمس مئات الآلاف اللجوء في البلدان المجاورة. ويواجه أكثر من ٧,٧ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلد. ويعاني أكثر من مليوني طفل من سوء التغذية الشديد وهم في حاجة إلى المساعدات العاجلة. ويعرقل جهود الإغاثة انخفاض التمويل الحاد. ولا توجد طريقة أخرى لقول ذلك – إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مروعة.

وأود أن أشجع المجلس في مداولاته بشأن تجديد ولاية البعثة على مواصلة التركيز على كيفية دعم العمليات السياسية والانتخابية، تمشيا مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والجدول الزمني للانتخابات والدستور الكونغولي؛ وعلى كيفية تحقيق استتباب الحالة الأمنية وحماية السكان المدنيين الكونغوليين بأفضل الطرق.

فالإخفاق في توفير الثقة في التنفيذ الكامل والدقيق لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات السياسية وتأجيج مخاطر التحريض على العنف لأغراض سياسية، ولا سيما في سياق تجدد وزيادة أنشطة الجماعات المسلحة. ومن الضروري أن تسعى كافة الأطراف الفاعلة إلى إيجاد سبل لضمان إجراء الانتخابات المقررة في نهاية هذا العام في أجواء سلمية وذات مصداقية، الأمر الذي سيكون من العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في البلد والمنطقة ككل.

وخلال هذه الأوقات من التوترات المتزايدة، تظل البعثة ملتزمة بدعم السلطات الكونغولية وحماية الفئات الأشد ضعفا والأكثر تضررا من أعمال العنف – النساء والرجال والفتيات والفتيان في الكونغو الذين يكنون لبلدهم تطلعات كبيرة.

ويجب علينا أيضا ألا ننسى أولئك الذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن السلام.

ذلك يشمل الكونغوليين من جميع مناحي الحياة، مثل الـ ٢٧ موظفا في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذين فقدوا أرواحهم أثناء عملية تسجيل الناخبين، ثلاثة منهم قُطعت رؤوسهم، بينما كانوا يعملون لضمان أن تجري الانتخابات في الوقت المحدد. ويشمل ذلك أيضا الذين قدموا للعمل باسم السلام، شأنهم شأن الخمسة عشر من حفظة السلام التنزانيين الذين ضحوا بأرواحهم مؤخرا عند جسر سيموليكي، وحفظة السلام الباكستانيين الذين سقطوا في كيفو الجنوبية. وقلوبنا أيضا مع شركائنا المفقودين من حفظة السلام التنزانيين الذين لا ندخر جهدا في سبيل العثور عليهم.

إذا أردنا حقا تكريم ذكرى جميع الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام، علينا إتمام المهمة المطلوب القيام بها، وأن نكفل إجراء الانتخابات المزمع عقدها والتي تسهم في السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تسود الروح التي أدت إلى التوقيع على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. تلك مهمة لا تزال البعثة ملتزمة التزاما ثابتا بها، وأتطلع إلى استمرار دعم المجلس في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بياني بالتنويه بوجود السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكره على حضوره معنا هنا اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية التنويرية جدا، مما يؤكد بإيجاز الفترة التاريخية الحرجة التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنّ الدورة الانتخابية التي بدأت ستكون بالفعل دورة حاسمة بالنسبة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل. والتحدي هائل لأن الوضع لا يزال هشا. إذ أن التدهور الخطير في الحالة الإنسانية وتصاعد العنف الطائفي والصراع في الفترة الأخيرة يحتمان على المجلس أن يتصرف.

ويعزى عدم الاستقرار الحالي إلى حد كبير إلى التأخيرات وعدم اليقين المتصل بالعملية الانتخابية، مما يعني إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة في الموعد المحدد، وفي الوقت نفسه فإن تيسير نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، أمر بالغ الأهمية للعودة إلى الاستقرار في البلد. وهذه أولوياتنا المشتركة. ومن أجل ذلك فرنسا مستعدة لدعم العملية الانتخابية ليتسنى إجراء الانتخابات في ظروف مثلى وبالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة الاتحاد الأفريقي والبلدان الأخرى في المنطقة التي يعتبر دورها أساسيا. ومن ثم، يتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضطلع بدور حيوي في هذا السياق. وأود أن أبرز ثلاثة عوامل رئيسية من شأنها أن تسهم في إجراء الانتخابات بسلاسة قبل العودة إلى دور البعثة.

العامل الرئيسي الأول يتعلق بثقة الشعب الكونغولي كافة في الإعداد السليم للجوانب التقنية لإجراء الانتخابات ومن ثمّ سيحترم الجدول الزمني الانتخابي. ولا يزال هناك العديد من جوانب عدم اليقين فيما يتعلق بإجراء الانتخابات، بما في ذلك، على سبيل المثال، وضع الصيغة النهائية للقوائم الانتخابية بعد التحري عن الازدواجية فيها، مع التقيد بالمواعيد المحددة؛ وعملية التسجيل والجدول الزمني للمواطنين الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج؛ وإمكانية استخدام آلات التصويت وكفالة شفافية العملية من خلال اتخاذ التدابير المناسبة؛ وتهيئة الظروف التي تعتبر ملائمة لتوزيع المنشورات الانتخابية في جميع أنحاء البلد. فكل هذه المسائل يجب أن تكون مفتوحة للنقاش من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمرشحين المحتملين والمجتمع المدني.

يتعين على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد، ونشجعها على العمل بروح من الشفافية والانفتاح من أجل بناء توافق في الآراء بشأن الجوانب التقنية لإجراء الانتخابات. وفي ذلك الصدد، نؤيد إنشاء فريق الخبراء الدوليين لدعم العملية الانتخابية، وهو فريق وافق على إرساله الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.. والثقة، التي تستند أساسا إلى الشفافية في إجراء الانتخابات، ستكون العامل الرئيسي الأول المفضي إلى النجاح.

أما العامل الرئيسي الثاني فيتعلق بالبيئة الانتخابية والعودة إلى روح توافق الآراء في إطار التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وحتى تكون نتائج الانتخابات مقبولة لدى الجميع، من الضروري إجراؤها في بيئة منفتحة وسلمية كي يتسنى لكل مرشح أو مرشحة الإعلان عن ترشحه/ترشحها، والقيام بحملته/حملتها الانتخابية بحرية ومن دون خوف من الانتقام. وفي هذا الصدد، أحض مرة أخرى على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، الحق في التظاهر، فضلا عن ضرورة الاستخدام المتناسب للقوة في سياق إنفاذ القانون. ومن الأهمية بمكان ألاّ يسمح بأن تتكرر الانتهاكات التي لوحظت خلال المظاهرات الأخيرة وأن يُقدّم المسؤولون عنها إلى العدالة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى نزع فتيل الحالة السياسية، من قبيل إطلاق سراح السجناء السياسيين والكف عن ملاحقة المعارضين لتمكينهم من القيام بحملتهم الانتخابية بدون عوائق. وهذه التدابير ضرورية لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية.

وفي ذلك السياق، هذه هي نقطتي الثالثة والأخيرة، وهي أن تقوم البعثة بدور رئيسي في دعم العملية الانتخابية، مما يسهم في سلاسة إجراء الانتخابات في بيئة حرة ومفتوحة وسلمية، وتوفر الحماية للمدنيين. في العام الماضي، كلف المجلس البعثة بولاية مناسبة لمتابعة هذين الهدفين الاستراتيجيين. ومن جانبها، قامت البعثة، من خلال استعراضها الاستراتيجي، بإدخال التعديلات اللازمة للاستجابة بشكل أفضل للمسائل الراهنة، ولتكون أكثر مرونة واستجابة ولكي توفر الحماية للمدنيين على نحو أفضل. وفي هذا العام، نعتقد أنه يتعين التأكيد مجددا على أولويات البعثة والحفاظ عليها. ويتعين على البعثة، من خلال مساعيها الحميدة ودعمها التقني واللوجستي، أن تساعد على ضمان تهيئة الظروف المناسبة للشروع في إجراء انتخابات سليمة. وينبغي للبعثة أن تكون قادرة على حماية المدنيين في البلد على نحو أنجع باتخاذها الإجراءات الحازمة، واستكمال الإصلاحات الجارية، واعتماد نهج شامل يدمج جميع عناصرها.

لا بد لمجلس الأمن من أن يقدم دعمه الكامل للبعثة في تحقيق هاتين الأولويتين الاستراتيجيتين. كما يجب على المجلس أن يوفر للبعثة الوسائل اللازمة لإنجاز تلك المهام، بما في ذلك الحفاظ على الحد الأقصى المأذون به لقوام القوات وأن يقدم الدعم لها من خلال التعاون القوي مع المنطقة بغية كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر وتمكين جميع المواطنين الكونغوليين من الثقة مرة أخرى بالعملية.

نرى أن تلك هي الشروط اللازمة لنجاح العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للجدول الزمني المحدد. ويمكن لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى التزام فرنسا الكامل بتحقيق ذلك الهدف.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها الإعلامية الأولى عن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تهانينا لها على تعيينها، ونتمنى لها كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة عند هذا المنعطف الحاسم في التطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا بسعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يثير بالغ القلق حقا. فقد تسبب استمرار عدم الاستقرار في البلد في تشريد الكثير من الناس، وأدى إلى أزمة إنسانية رئيسية تتطلب الاهتمام. ونتطلع إلى المناقشة التي ستعقد في الأسبوع المقبل بشأن هذه المسألة المحددة. ونرحب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات، بما في ذلك الانتهاء من تسجيل الناخبين في جميع المقاطعات الـ ٢٦، ومنطقة كاساي المضطربة.

إنّ المبادرات المتخذة من قبيل الإفراج عن رئيس الأركان السابق لدى زعيم المعارضة، مويز كاتومبي، والعفو عن عدد من الأفراد المحكوم عليهم في جرائم مختلفة، تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح، غير أنه يتعين القيام بالمزيد في مجال تدابير بناء الثقة، التي نعتقد أنها تكتسي أهمية حيوية في تهيئة الأجواء اللازمة للنجاح في إجراء الانتخابات هذا العام.

من الضروري للغاية تحلي جميع الأطراف الكونغولية بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تمتنع عن الإدلاء ببيانات تحريضية، وتنزع فتيل التوترات السياسية السائدة في البلد. كما يجب عليها الالتزام الكامل بتنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، والذي يظل يشكل الإطار العملي الوحيد للخروج من المأزق السياسي الحالي في البلد. كما يتعين على جميع الأطراف في الكونغو تقديم كل الدعم والتعاون اللازمين لإجراء انتخابات سلمية في الوقت المناسب.

وسيكون دعم المجتمع الدولي حيويا، لضمان النجاح في إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين الآخرين لتيسير الدعم المتسق والفعال للعملية الانتخابية، المهمة للغاية ليس فقط بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل لمجمل منطقة البحريات الكبرى. وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف المناقشات التي أجراها مؤخرا زعماء المنطقة مع الرئيس كابيلا. كما أن فكرة الزيارة المشتركة المحتملة للأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد، هي أيضاً موضع ترحيب كبير.

يظل تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، مهما للغاية. ونحن نقدر نتيجة الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في الشهر الماضي، والذي جمع بين ممثلي الموقعين والضامنين لاستعراض حالة التنفيذ. وفي ضوء الديناميات الإقليمية واستمرار التحديات المتعددة الجوانب، لا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود في اتجاه التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري.

ولا يزال دور البعثة في غاية الأهمية لدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والعملية الانتخابية وحماية المدنيين، تمشيا مع ولايتها المنصوص عليها في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧). لذلك، نؤيد تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام آخر بناء على توصيات الأمين العام.

إننا نقدر الحماية من خلال مفهوم الإسقاط الذي تنفذه البعثة عن طريق إدخال استعراض مواقع القواعد التشغيلية والكتائب القابلة للنشر السريع لضمان توفير حماية أفضل للسكان المدنيين. وتشكل مشاركة البعثة وتعزيز آليات حماية المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بإغلاق القواعد ذات المواقع المتقدمة، أيضا مبادرة مبتكرة للتخفيف بشكل أفضل من النزاعات والعنف. كما نحيط علما بالتدابير التي اتخذتها البعثة لتعزيز أمن قواعدها وقوات حفظ السلام في أعقاب حادث سيموليكي المأساوي، فضلا عن استعراض أثرها، من أجل اعتماد موقف أكثر مرونة وقوة في عملياتها التي تقوم بها في المناطق النائية والتضاريس الصعبة.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن البعثة بحاجة إلى أن تكون مجهزة ومزوَدة بالقدر الكافي. ويعزز هذا أيضا نتائج التحقيق الخاص في حادث سيموليكي. أخيرا، نحن على أهبة الاستعداد لمناقشة تلك المسائل وغيرها في المفاوضات القادمة بشأن مشروع القرار.

السيد ثامبرانا توريليو (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نرحب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو. ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمتها

السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتمنى لها النجاح في وظيفتها.

ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/174) إلى أن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال متوترة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات وتدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، تكرر بوليفيا التأكيد على أنه من أجل تخفيف هذه التوترات، يجب على الأطراف تنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة وفي الوقت المناسب تؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة، وتؤدي إلى تخفيف حدة التوترات السياسية.

إننا نحث الموقعين على الاتفاق على تنفيذه، بما في ذلك تنفيذ تدابير بناء الثقة التي ينص عليها. ولذلك، فإننا نؤيد المبادرات والمساعي الحميدة التي تقوم بها الممثلة الخاصة في هذا الصدد. ومع ذلك، نكرر ونطلب من الأطراف ألا تتجاهل مبادئ الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في اتجاه تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي الذي وضعته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وانتهاء تلك الهيئة من تسجيل ٤٦ مليون ناخب محتمل، منهم ٤٧ في المائة من النساء.

ونثني على عمل المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على دعمهما لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الذي عقد في ١٤ شباط/فبراير، والذي حضره رؤساء جمهورية الكونغو وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي صدر خلاله بلاغ يدعو إلى تنفيذ إعلانات نيروبي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

إننا نود التأكيد على العمل المشترك لرئيس البعثة والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على التحضير للانتخابات. ونلقي الضوء على أعمالهما المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إعادة توطين وإعادة توطين وإعادة إدماج أعضاء مختلف الجماعات المتمردة الكونغولية والأجنبية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع البعثة على مواصلة توسيع برنامج الحد من العنف المجتمعي وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، بالتنسيق مع الحكومة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لولايتها.

ونعتقد أن تنفيذ هذه التدابير ستتم تكملته بشكل أفضل بنشر لواء التدخل، وهو أمر أساسي لدعم العملية الانتخابية وحماية المدنيين، بحيث يتم من خلال التنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التغلب على التحديات السياسية والأمنية التي تواجه البلد. ويرسم أحدث تقرير صورة قاتمة عن الحالة الأمنية ويقدم رواية شاملة عن أعمال العنف المستمرة، التي تشمل النزاعات حول الموارد الطبيعية، والنزاعات بين الجماعات المسلحة والعنف الطائفي والعرقي. ولهذا السبب، يقدر أن أكثر من ١٣ مليون شخص سيحتاجون هذا العام إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. مما يمثل زيادة نسبتها ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧.

لقد كانت البعثة حاضرة في البلد طيلة ٢٠ عاما. وفي ضوء تجديد ولايتها، نعتقد أنه من الضروري إعادة تقييم أولوياتها. ونعتقد أنه من المهم التفكير في الاحتياجات الحالية للكونغوليين، وما إذا كانت هناك استراتيجية مشتركة مع الحكومة أو إذا تم التصدي بالفعل للأسباب الجذرية للنزاع، مثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومن الأهمية بمكان دعم قرارات جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق احترام سيادتها واستقلالها

وسلامتها الإقليمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود لي أن أبدأ بالترحيب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أوكيتوندو اليوم. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي على إطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن تفاقم عدم الاستقرار والعواقب الإنسانية الوخيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق عميق جراء انتشار أعمال العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في شمال وجنوب كيفو وتنغانيكا وإيتوري وكاساي، والزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان، مع وقوع ٧٤٤ انتهاكا في شهر كانون الثاني/يناير، إرتكب وكلاء الدولة ٦٠ في المائة منها. وكما هو الحال في أغلب الأحيان، وكما يعلم السكان المدنيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية جيدا، فقد كانت نتيجة عدم الاستقرار هذه مدمرة. وقد فر الآن نحو ٤,٥ ملايين كونغولي من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وهناك المزيد من النازحين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من أي مكان آخر في أفريقيا. وخلال هذا العام وحده، فرّ ٠٠٠ ٤٠ شخص من إيتوري إلى أوغندا، ليصل بذلك عدد اللاجئين إلى ٠٠٠ ٦٧٠ شخص. وتسبب ذلك في أزمة إنسانية مدمرة. حيث يحتاج أكثر من ١٣,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية وإلى الحماية. وقد تضاعف هذا الرقم منذ عام ٢٠١٧.

ومن الواضح أن هناك صلة بين استمرار عدم التيقن السياسي وتزايد انعدام الأمن. ولا يستطيع أفراد الشعب الكونغولي التعبير عن شواغلهم المشروعة إزاء الحالة السياسية في البلد دون المخاطرة بحياتهم. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير و٢٥ شباط/فبراير تكرر استخدام قوات الأمن العنف لقمع المظاهرات، ما تسبب بمقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص وإصابة العشرات واعتقال المئات من المتظاهرين. ولا بد من وقف ذلك.

ومن الضروري عقد انتخابات دستورية وموثوقة بحلول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر هذا العام لتفضي إلى انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة كي يتسنى إنهاء الأزمة السياسية. وبخلاف ذلك، ستكون هناك مخاطر كبيرة بتصاعد العنف وزعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل والمنطقة كلها على نطاق أوسع. ونرحب بالتقدم المحرز صوب الانتخابات حتى الآن، بما في ذلك الانتهاء من تسجيل الناخبين وإصدار القوانين الانتخابية وإعلان الميزانية الانتخابية. ولكن ليس هذا وقت الرضا عن النفس، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن الضروري الوفاء بالجدول الزمني للانتخابات، فضلا عن الالتزام بالمواعيد الرئيسية المبينة فيه، بما في ذلك استكمال سجل الناخبين بحلول ٥ نيسان/أبريل ومراجعة القائمة الانتخابية بحلول ٢٥ أيار/مايو وفتح المشاركة في العملية الانتخابية في حزيران/يونيه، ومن ثم تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه.

غير أن إجراء انتخابات ذات مصداقية أمر يتجاوز مجرد الالتزام بالجداول الزمنية، لأنه يتعلق أيضا بتهيئة الظروف التي تتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولأجل القيام بذلك، ندعو الحكومة إلى التنفيذ التام لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر بما في ذلك التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق. ويجب على الحكومة أيضا أن تحترم الحقوق والحريات الأساسية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وإتاحة الحيز السياسي اللازم لذلك، فضلا عن السماح بتنظيم المظاهرات السلمية وحرية التعبير.

وتشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق إزاء ارتفاع معدلات انتهاكات الحقوق السياسية والحريات الأساسية في كانون الثاني/

يناير، ونشعر بالأسف للاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المحتجين السلميين والمصلين في الكنيسة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، وما ترتب عن ذلك ذلك من خسائر في الأرواح.

وندرك أن المسؤولية عن إجراء انتخابات ذات مصداقية لا تقتصر على الحكومة وحدها، وندعو في هذا السياق المعارضة إلى المشاركة البناءة في هذه العملية على أساس اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يثبت مصداقيتها وقدرتها على الحكم.

وإن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا حاسما تؤديه في هذا العام الحاسم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالجهود الرامية إلى تحسين قدرة البعثة على الاضطلاع بهذه المهام بمزيد من الكفاءة والفعالية. ونرحب على وجه الخصوص بالجهود الرامية إلى تعزيز مرونة وقدرة قوات البعثة على التنقل وتحسين أدائها. ومن المهم الآن أن تنفذ تلك التوصيات دون تأخير.

وفي الختام، أود أن أكون واضحا. ويُعدُّ العنف الناتج عن الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لاستمرار خيبة أمل الشعب في العملية السياسية والزعماء السياسيين المسؤولين عن هذه العملية. ويتمثل السبيل الوحيد لتجنب المزيد من العنف في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر والتنفيذ التام لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ولا يؤدي المزيد من الأعذار والتأخير إلا إلى المزيد من العنف واليأس. ولا يمكن لمجلس الأمن السماح بذلك. ولا يستطيع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتظار أكثر من ذلك.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء أن أرحب أيضا بالسيدة ليلى زروقي في اجتماعنا هذا في دورها الجديد بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى العمل معها ونؤكد لها دعمنا القوي. وأود الإعراب أيضا عن تقديري لحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أوكيتوندو، وأشكره شكرا جزيلا على حضوره معنا اليوم.

ومنذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة لمناقشة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفي فرد آخر من حفظة السلام في ذلك البلد. وأود أن أعرب عن تعازيّ لأسرته وبلده باكستان. ونعرب عن رفضنا التام لشن الهجمات المتعمدة على العاملين لأجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى. وتتسبب الحالة الأمنية المتردية في خسائر مأساوية على السكان الكونغوليين. وهي تشمل نزاعات عرقية وطائفية جديدة واستمرار الهجمات على المدنيين وتجدد أعمال العنف الجنسي وما يترتب عن ذلك من أزمة إنسانية حادة. وتزداد انتهاكات حقوق الإنسان أيضا، وخاصة في سياق العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإن ممارسة العنف من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين المسالمين مثير للقلق على وجه الخصوص.

ومن الواضح أن الخطوة الهامة على الطريق المؤدي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات نزيهة سلمية شفافة وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، إضافة إلى ما يعقب ذلك من انتقال ديمقراطي للسلطة وفقا للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا أمر يقتضي دعم الجميع، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية التي لا يزال التنسيق معها ضروريا. ونرحب بالتقدم المحرز في التحضيرات الفنية للانتخابات، بما في ذلك، كما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام، قوائم الناخبين والميزانية والقوانين الانتخابية. إلا أن إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية يعتمد أيضا على البيئة الانتخابية برمتها. ولكي

تكون الانتخابات ذات مصداقية، فإن من الضروري احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير بناء الثقة على النحو المحدد في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة. ونؤيد الخطوات الرامية إلى زيادة عدد المرشحات وفقا للدستور والقانون الانتخابي.

ولا شك أن عام ٢٠١٨ عام حاسم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن لبعثة الأمم المتحدة دورا حاسما تؤديه. ويجب أن تواصل البعثة التركيز على حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك إجراء الانتخابات. وعند القيام بذلك، فلا مناص من أن تؤدي دورها بصورة فعالة. ولأجل حماية المدنيين لا بد من زيادة تعزيز آليات الإنذار المبكر، بل الأهم من ذلك من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية مبكرة، بما في ذلك عن طريق تسوية النزاعات وبذل المساعي الحميدة. هذا بالإضافة إلى إدخال تحسينات على قدرات ردها العسكري التي ينبغي أن تشمل تعزيز ما يسمى العناصر التمكينية وتمكين قوة لواء التدخل من استعادة قدرتها. ومن الضروري أيضا أن تقدم البعثة الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينها من إجراء عملية انتخابية لضمان انتخابات حرة ونزيهة. ولدعم هذه الجهود، فإننا نشجع بذل الجهود المتجددة من جانب البعثة في تقديم المساعدة التقنية وبذل المساعي الحميدة. وسيكون إتاحة الحيز السياسي وتدابير بناء الثقة على النحو المحدد في اتفاق العام الجديد والمشاركة السياسية للمرأة وبذل الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين أصحاب المصلحة شكلا مهما من أشكال الدعم الذي تقدمه البعثة لأجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي كل ذلك، فإن الضروري أن تتوفر للبعثة الموارد الكافية بطبيعة الحال.

وقريبا سيكون قد انقضى عام على تعرُّض خبيري المجلس زايدة كاتالان ومايكل شارب للقتل الوحشي أثناء التحقيق في انتهاكات جزاءات مجلس الأمن في منطقة كاساي. وتعرب السويد عن تقديرها لالتزام الأمين العام بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق. ويجب تقديم الجناة للعدالة. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري أن تدعم بعثة الأمم المتحدة قدرة فريق الخبراء على الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليه المجلس بشكل آمن.

وعلى المدى الطويل، فإن أعمال العنف المتكررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن وضع حد لها إلا بمعالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك المزيد من الديمقراطية وصون حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، علاوة على التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. ويجب تنفيذ التدابير المتخذة في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا بد أيضا من وجود خطة متكاملة لاتباع نهج كامل للأمم المتحدة لدعم السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن من مسؤولية جمهورية الكونغو الديمقراطية – ولكن بمساعدة من الأمم المتحدة ككل والمنطقة وأطراف أخرى من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية – تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وأن نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن بيرو تشعر بقلق خاص إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، ومن وجود الجماعات المسلحة في مقاطعة كاساي. ونشعر بالقلق إزاء تعرض المدنيين للخطر وزيادة عدد المشردين واللاجئين. ولا يسعنا إلا أن ندين الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي العديدة. ولا بد

أيضاً أن ندين الهجمات التي يتعرض لها حفظة السلام، ونعرب عن تعازينا وتضامننا إثر وفاة حفظة السلام التنزانيين والباكستانيين.

ونشعر بالقلق إزاء إخفاقات البعثة ومواطن ضعفها في المجال الأمني، والتي أظهرها فريق التحقيق الخاص بقيادة السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ونعتقد أن من المهم اتباع توصياته لتعزيز أمن الموظفين.

ونرفض أعمال التخويف المرتكبة ضد أفراد البعثة والتي تُنسب إلى قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تتعاون هذه الأخيرة مع البعثة في مهامها المتعلقة بالرصد وحماية المدنيين، الصادر بها تكليف من المجلس. ويشمل ذلك إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز والمستشفيات وغيرها من الأماكن العامة.

ونشدد على أهمية النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات المؤجلة. ونعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم اللوجستي اللازم لتحقيق تلك الغاية. بيد أن الحكومة تتحمل المسؤولية عن قيادة العملية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا الصدد، نرحّب بإعلان الحكومة عن أن الرئيس ليس مؤهلاً لإعادة انتخابه بموجب دستور البلد. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تهيئة الظروف المواتية لتنظيم العملية الانتخابية بسلاسة، وهو أمر ينبغي أن يبعث على الثقة ويشجع المشاركة الواسعة للمواطنين والجماعات السياسية في البلد في الانتخابات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعبير وفي تكوين الجمعيات. ونرى أن من المهم بوجه خاص تعزيز مشاركة المرأة والشباب في هذه العملية. ومن الضروري أيضاً التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية والمتعددة التي تم تسجيلها، ومقاضاتهم.

ويجب أن نعالج أيضاً الحالة الإنسانية المقلقة لآلاف من المواطنين. ومما يثير القلق بصفة خاصة التدفق المستمر للاجئين إلى البلدان المجاورة والذي نشهده منذ بداية السنة والتفشي الجديد لوباء الكوليرا الناجم عن محدودية فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، الأمر الذي يتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى الحالة والمشكلات التي جرى رصدها، نختتم بالإعراب عن تأييدنا لبعثة الأمم المتحدة، التي نعتقد أنها تظل عاملاً حاسماً لحماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان والاستقرار ومكافحة الإفلات من العقاب وبناء السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زروقي. ويسرنا بالغ السرور أن نرحب بها في المجلس وأن نراها ترأس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضاً بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، لجلسة اليوم.

قبل أن أبدأ، أود أن أتوقف لحظة لتذكّر كل من مايكل شارب وزايدة كاتالان اللذين اختطفا في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧، أي قبل قرابة عام. ونتذكر مايكل وزايدة وتفانيهما من أجل تحسين حياة الكونغوليين. ونواصل العمل من أجل كفالة تقديم المسؤولين عن قتلهما إلى العدالة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد يمر بمنعطف حرج اليوم. فلأول مرة في التاريخ، يوشك شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة. وقد انتظروا أكثر مما ينبغي لأجل هذه اللحظة، ولكن حماستهم واضحة. وعلى الرغم من العنف والتهديد وعدم الوفاء بالوعود، اصطف مواطنو جمهورية الكونغو الديمقراطية بشغف في طوابير

لتسجيل أنفسهم للتصويت. والأمر لا يقتصر على وجود رغبة كبيرة لديهم في تقرير مستقبلهم، ولكن لهم أيضاً حق لا يمكن إنكاره في القيام بذلك.

فطوال ٢٠ عاماً تقريباً، استثمر المجتمع الدولي في بعثة الأمم المتحدة لحماية الشعب الكونغولي من العنف وتقريبه من تحقيق السلام الشامل والدائم. وهذه البعثة هي الأكثر تكلفة في تاريخ الأمم المتحدة وأكثرها تعقيداً. ومن الإنصاف أن نسأل أنفسنا عما حصلنا عليه مقابل هذا الاستثمار. وعلى الرغم من أن التقدم كان متفاوتاً، فإن أكبر إنجاز للبعثة التي سبقت هذه البعثة أمر واضح. فقد كانت انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٦ التي أسفرت عن انتخاب جوزيف كابيلا رئيساً للبلد أول انتخابات حرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من ٤٠ سنة. وكانت واحدة من أعقد الانتخابات التي ساعدت الأمم المتحدة في تنظيمها على الإطلاق – وهذا إنجاز حقيقي.

والتحدي اليوم متصل بذلك، وإن كان مختلفاً. بيد أن الحاجة إلى حماية أمن وحقوق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية هي نفسها. ويمثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، تؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة، الخطوة الضرورية التالية لتحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى غرار الانتخابات في أماكن أخرى، ستمثل الانتخابات الموعودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من مجرد الوفاء بالحد الأدنى من الحق في المشاركة في أي بلد ديمقراطي. فهي ستكون علامة على إحراز تقدم على جميع الأصعدة للشعب الكونغولي. وستكون تنازلاً حاسماً من جانب الحكومة، يدل على أنها غير موجودة لانتزاع الثروة والسلطة لنخبة غير خاضعة للمساءلة.

فحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها شأن جميع الحكومات، موجودة لتلبية احتياجات مواطنيها، ولكن هناك الكثير من التقدّم الذي يجب إحرازه قبل أن يتحقق ذلك. لقد بقي الرئيس كابيلا في منصبه لفترة تتجاوز بكثير مدة الولاية الدستورية الممنوحة له. ويظل التزامه بإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر بما يسفر عن نقله السلطة إلى من يخلفه غامضاً إلى حد غير مقبول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السجناء السياسيين الذين كفل الاتفاق السياسي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إطلاق سراحهم لا يزالون محتجزين ظلماً. وتواصل الحكومة ملاحقة المعارضين السياسيين بتهم مشكوك فيها، وتُقابل المظاهرات السلمية بالعنف حيث تقطع الحكومة الاتصالات وتمنع المتظاهرين من حقهم في التجمع السلمي.

ومع ذلك، هنالك أيضاً علامات تبعث على الأمل في خضم العنف وعدم اليقين. فحتى الآن، تواصل الحكومة تلبية المتطلبات التقنية اللازمة لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، والأهم من ذلك، أن أبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية متحمسون ومستعدون للتصويت. والمهمة الرئيسية لمجلس الأمن الآن هي الاستفادة من هذه الحماسة والوفاء بوعد الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما ننظر في تجديد ولاية البعثة، يجب أن نكفل أن تقوم بكل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، كما وعدت الحكومة.

وستكون الأولوية القصوى للبعثة دائماً حماية المدنيين الكونغوليين من العنف. وأداء القوات والموظفين هو الأساس. والمساءلة أمر لا غنى عنه. ولا يمكن السماح بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تحت أي ظرف من الظروف. ومع ذلك، لا يمكن السماح بأن يطغى تركيزنا على أداء البعثة على تركيزنا على الغرض منها. إننا لا نكرّس هذا القدر من الوقت والموارد لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز الوضع الراهن الذي يتسم بالجمود. ويجب أن يكون هدفنا دائماً المضي قدماً لمساعدة أبناء الشعب على تحقيق المستقبل الذي يستحقونه.

وندعو المجلس إلى الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي فيما نجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة. ويجب على البعثة أن ترتقي إلى

مستوى مهمة كفالة أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد لإجراء الانتخابات. ويجب علينا أن نخضع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساءلة على التقيّد بنقاط مرجعية محددة بوضوح فيما نمضي قدماً نحو إجراء الانتخابات. ويجب أن نضمن أن الكونغوليين في جميع مناطق البلد قادرون على التصويت. ويجب أن نكفل احترام قدرة المواطنين والمرشحين على المشاركة بسلام وأمن في العملية الانتخابية.

ويجب أن نضمن سلامة تصويتهم باستخدام آليات تصويت مناسبة ومجربة.

وأخيرا، وربما الأهم، فإنه يجب إبلاغنا عندما لا يتم الوفاء بذلك. ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير إلى المجلس في الوقت المناسب وبطريقة شفافة عندما لا يتم إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات وعندما يتقاعس حفظة السلام عن القيام بوظائفهم. ولهذا السبب، نؤيد القيام بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان استمرار مجلس الأمن في التركيز على الانتخابات.

وعندما اجتمعت السفيرة هيلي مع الرئيس كابيلا في العام الماضي، تحدثا عن الفرصة التاريخية السانحة أمامه لأن يكون أول زعيم لبلده يسلم السلطة طواعية إلى خلف له مُنتخب ديمقراطيا. وهذا من شأنه أن يمثل إرثا رائعا ودائما، وما من عمل أكثر أهمية يمكن للمجلس القيام به من المشاركة في هذا الإرث. لقد استثمرنا الكثير في مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحان الوقت الآن لضمان أن يؤتي هذا الاستثمار ثماره، ليس للمجلس فحسب، ولكن أيضا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تترأسون فيها جلسة في هذه القاعة، أود أن أهنئكم بإخلاص. وغينيا الاستوائية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون معكم فيما تضطلعون بعملكم الصعب.

وأرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو. إن استمرار حضوره لجلسات الإحاطة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن بلده يدل على التزام حكومة بلده بالمشاركة في مناقشات المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما تشكر غينيا الاستوائية السيدة ليلى زروقي على ما تبذله من جهود على رأس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونهنئها ونشكرها على الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/174) بعد وقت قصير جدا من تعيينها. فقد ساعدت على تحسين فهمنا للحالة الراهنة في البلد.

لا تزال غينيا الاستوائية تتابع عن كثب التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة. وأؤكد من جديد التزام بلدي بالسلام هناك. وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر أساسي للعملية السياسية. وترحب غينيا الاستوائية بالمبادرات المتخذة لتحسين البيئة السياسية والموافقة على الجدول الزمني للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وغير ذلك من التدابير الرامية إلى كفالة النجاح في إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ونحث الحكومة الكونغولية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والشركاء الوطنيين والدوليين وجميع الجهات الفاعلة السياسية على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان إتمام عملية سليمة ونزيهة وشفافة، تحترم الدستور الحالي والاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتعتقد غينيا الاستوائية أنه ينبغي للمجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأطراف في النزاع توفير كل ما يلزم من دعم لوجستي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

ومن الضروري إبراز حقيقة أنه من أجل حل المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على المجتمع الدولي أن

يحترم تماما قيادة الحكومة وسلطتها. وستكون الحلول التي يضعها المجتمع الدولي أكثر فعالية إذا كان العمل الحكومي مُكملا لها. وفي هذا الصدد، وكما أبرزت السيدة زروقي للتو في إحاطتها، فإنه يجب الإشادة بالتزام الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية مثيرة للقلق. وتستمر الاشتباكات في الجزء الشرقي من البلد، مما يحول دون تطبيع الحالة ويتسبب، بالتالي، في أزمة إنسانية بلغت، وفقا لتقارير الأمم المتحدة، مستويات تنذر بالخطر. والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى التي لا تزال نشطة في المنطقة لا بد أن ينتهي فورا. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الامتناع عن ارتكاب أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية أصلا. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده الرامية إلى توفير استجابة عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلد.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الصريح والمباشر والشامل للجميع بين الكونغوليين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في هذا البلد الكبير من بلدان منطقة وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويجب على جميع المجموعات التي تنشط في البلد أن تشارك في الحوار السياسي بروح بناءة.

وأخيرا، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تؤكد مجددا دعمها الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملها الإنساني الهام وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد الشقيق. وبالمثل، فإن غينيا الاستوائية تهنئ وتشكر المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على جهودها لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، تود كوت ديفوار أن تهنئ بلدكم، مملكة هولندا، على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن تؤكد لكم دعمها الكامل طوال فترة ولايتكم.

وتدين كوت ديفوار بشكل قاطع الهجمات الإرهابية على مقر قيادة القوات المسلحة في بوركينا فاسو وعلى سفارة فرنسا في واغادوغو. ونعرب عن تضامننا مع فرنسا بوركينا فاسو في هذا الوقت العصيب.

وأرحب بحضور السيد ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في القاعة اليوم. وتهنئ كوت ديفوار أيضا السيدة زروقي، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعرب عن شكرها لها على إحاطتها بشأن الحالة في هذا البلد.

بخصوص الحالة في ذلك البلد الشقيق، أود أن أثير نقطتين رئيسيتين، وذلك في ما يتعلق باعتماد الاتفاق السياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبالحالة الأمنية والإنسانية.

وبخصوص اعتماد الاتفاق السياسي، يرحب وفد كوت ديفوار بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولا سيما نشر الجدول الزمني للانتخابات ووضع الصيغة النهائية للقوائم الانتخابية، وذلك بغية إجراء انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وشاملة للجميع. ونحث الطبقة السياسية الكونغولية على مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية.

وتنوه كوت ديفوار وترحب بالتزام الحكومة الكونغولية بتنظيم الانتخابات ضمن الإطار الزمني المحدد.

ونناشد المعارضة أن تلتزم التزاما حازما بالعملية السياسية والانتخابية الجارية، وأن تقوم بدور بناء في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء التأخير في التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي. وندعو الحكومة إلى تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية اللازمة للتمتع لكفالة التمتع بالحريات الأساسية الفردية والجماعية. وترحب كوت ديفوار بالدعم التقني واللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة للعملية الانتخابية الجارية، وتشجع على تعزيز أوجه التآزر فيما بين جهود اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة الكونغولية، بغية كفالة إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في العديد من مقاطعات البلد، لا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تلك الجماعات المسلحة ما زالت ناشطة في مقاطعات تنجانيقا وكاتانغا العليا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويشعر وفدي أيضا ببالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة التي أدت إلى هجرة جماعية للناس، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والهجمات القاتلة ضد قوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب كوت ديفوار بالتزام البعثة تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل بيئة اجتماعية وسياسية وأمنية بالغة الصعوبة. ولتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها – التي نؤيد تجديدها – فإننا نشجعها على مواصلة تعاونها مع السلطات الكونغولية. ونأمل أن يسمح تعديل هيكلها الحالي، في إطار استراتيجيتها الجديدة للحماية من خلال التوقعات، بإجراء تقييم أفضل لأولوياتها الاستراتيجية في مجالات حماية المدنيين ودعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أن الحالة الإنسانية ما زالت مصدر قلق كبير، حيث أن هناك نحو ١٣,١ مليون شخص في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بمن في ذلك ٤ ملايين ونصف من الأشخاص المشردين داخليا و ٠٠٠ ٦٧٠ من اللاجئين في البلدان المجاورة.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تدعو المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي – أي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن – إلى تقديم كل المساعدة اللازمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بحضور معالي السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرني أيضا غاية السرور أن أرحب بالسيدة ليلى زروقي، وأن أهنئها على تعيينها. ونؤكد لها دعمنا الكامل. وأنا على يقين من أن مهمتها ستكون ناجحة للغاية. واسمحوا لي أن أتشاطر معكم أفكارنا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نشعر بالقلق إزاء الانقسامات فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في البلد. وانعدام الالتزام وحسن النية من جانب جميع الأطراف الفاعلة السياسية قد يقوض إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية على الانخراط في العملية السياسية الجارية.

ونحيط علما بأن الرئيس كابيلا التزم في كانون الثاني/يناير بضمان إجراء الانتخابات على النحو المقرر واحترام الدستور. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة خطوات ملموسة للتعجيل بتنفيذ تدابير بناء الثقة، والإفراج عن السجناء السياسيين، والسماح بعودة المنفيين السياسيين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورفع الحظر المفروض على المظاهرات العامة وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة إلى العدالة.

وما من سبيل عدا ذلك سيمكن الحكومة الكونغولية من إظهار الإرادة الحقيقية في تطبيع الحالة في البلد. ونشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على الحيز السياسي. وينبغي للسلطات الكونغولية أن تحمي الحريات الأساسية المكرسة في الدستور، وتوقف مضايقة الأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. ونتوقع أيضا مساءلة قوات الأمن عن التجاوزات والاستخدام المفرط للقوة ضد المظاهرات السلمية.

ويظل التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السبيل الوحيد للخروج من الحالة السياسية الراهنة. ويجب على جميع الجهات السياسية الفاعلة أن تدرك أنه لا بديل عن الانتخابات. وعدم التزام المعارضة بالعملية سيكون خسارة كبرى للمجتمع الكونغولي خلال الفترة الانتقالية. والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، ولا سيما مع ممثلي المرأة، بما في ذلك مشاركتها في العملية الانتخابية، أمر بالغ الأهمية أيضا، لأنه يشكل الأساس لإجراء انتخابات مقبولة على نطاق واسع.

ونرحب بإعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بشأن اختتام عملية تسجيل الناخبين. ومن الضروري الآن كفالة مواصلة التنفيذ في الوقت المناسب للجدول الزمني الانتخابي وإنشاء الإطار القانوني وتوفير التمويل اللازم. فتلك الإجراءات يمكن أن تساعد على طمأنة الجهات المانحة الأجنبية بشأن مصداقية العملية وتشجيعها على تقديم الدعم المالي واللوجستي والتقني للانتخابات.

ونشعر بالقلق إزاء التدهور المأساوي في الحالة الإنسانية والأمنية والزيادة الكبيرة في أعمال العنف، لا سيما في مقاطعتي تنجانيقا وإيتوري، التي أدت إلى عمليات نزوح كبيرة للسكان. إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة لاستقرار منطقة وسط أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق التنمية فيها يمكن أن يولدا زخما كبيرا في القارة بأسرها. ونعتقد أيضا أن زيارة مجلس الأمن إلى المنطقة يمكن أن تحقق نتائج إيجابية. وستكون الأشهر المقبلة حاسمة في الحفاظ على كل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، تثني بولندا على ما يقوم به أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من عمل شاق وعلى شجاعتهم وتضحيتهم. ونؤكد لها مرة أخرى دعمنا الكامل.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، شكرا، سيدي الرئيس، على كلماتك الطيبة في حق دولة الكويت. وإننا على يقين بأن مملكة هولندا ستترأس مجلس الأمن بجدارة خلال شهر آذار/مارس، نظرا لما تتمتعون به والفريق المساعد من مهنية عالية. وأود أن أتقدم بالشكر إلى كل من المبعوثة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية القيمة، وهي الأولى لها منذ تعيينها كرئيسة للبعثة، ونتمنى لها التوفيق في مهام عملها والتي هي دون شك أهل لها. كما نرحب بحضور السيد ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام فترة مفصلية في العملية السياسية فيها، وذلك على إثر تعهد الحكومة الكونغولية والتزامها برزنامة انتخابية وإجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المنصوص عليه بنهاية العام الحالي. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، ونؤكد أهمية انعقاد الانتخابات الرئاسية في موعدها دون تأجيل، ويجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وبأجواء ديمقراطية تشمل كافة الأطراف السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولعل وجود نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية بيننا اليوم يمثل اهتمام حكومة الكونغو بهذا المسار السياسي الذي يجب أن يستمر لحين الوصول إلى استقرار سياسي وأمني، لكي يتسنى إجراء الانتخابات في موعدها وهو الحل الأنسب، على حد تقديري، لينعم الشعب الكونغولي بحياة كريمة طال انتظارها. وفيما يخص تمديد ولاية بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنحن ندعم تمديد ولايتها لمدة عام آخر، لما تشكله من عامل دعم هام وحيوي للحكومة الكونغولية خلال التحضير للمرحلة السياسية القادمة. فهي تعتبر البعثة الأكبر من بعثات الأمم المتحدة وتعمل في ظل تحديات عديدة وهامة، وندين في هذا السياق بأشد العبارات الهجمات التي تتعرض لها البعثة من قبل الجماعات المسلحة، مؤكدين أهمية محاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

يؤسفنا أن تكون الأوضاع الإنسانية في جمهورية الكونغو في حالة سيئة للغاية، وهناك ١٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات عاجلة، وقد تضاعف الرقم عن العام الماضي، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/174). كما أن الأوضاع الاقتصادية فيها كذلك في حالة لا تطمئن، وهناك انتهاكات واضحة لحالة حقوق الإنسان، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ترتبط دون شك ارتباطا وثيقا بالأوضاع الأمنية المتدهورة في بعض أجزاء الكونغو. إلا أننا على يقين تام بأن تطبيق الحل السياسي الشامل وتدابير إعادة الثقة وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها سيكون لهما الأثر الإيجابي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو.

كما نود أن نؤكد على دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يعد من أهم عوامل الدعم لتحقيق تقدم في العملية السياسية، وسيكون له أثر إيجابي أثناء عقد الانتخابات الرئاسية، ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وإن إطار السلام والأمن والتعاون يمثل سبيل أمل لشعب الكونغو وشعوب المنطقة لبناء الاستقرار من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز ثقة دول الجوار.

في الختام، نتطلع إلى الوقوف على نتائج التقرير النهائي لفريق التحقيق الخاص بمقتل خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزايدة كاتالان، اللذين مر عام كامل على مقتلهما دون الوقوف على الجهة المنفذة للعملية، آملين استكمال التحقيقات والتمكن من القبض على جميع مرتكبي تلك الجريمة في أقرب وقت ممكن. كما نناشد الحكومة الكونغولية محاسبة مرتكبي الحادث المؤسف الذي وقع قبل نهاية العام الماضي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وراح ضحيته أحد حفظة السلام الباكستانيين و ١٥ فردا من حفظة السلام التنزانيين فضلا عن فقد فرد آخر من تنزانيا، وكذلك نود أن نشير إلى الحادث الذي راح ضحيته ٢٧ مواطنا كونغوليا. فخسارة الأرواح في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت تسبب قلقا كبيرا لدينا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بالسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في دورها الجديد، ونحن ممتنون لها على إحاطتها الإعلامية الشاملة. ونأمل أن تتمكن، بصفتها الرئيسة الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من إقامة حوار بناء مع سلطات البلد وتمكين البعثة من العمل بشكل أكثر فعالية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المجلس.

ونأمل أن يساعد ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في موعدها على تخفيف

حدة التوتر في المجتمع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أنه يجب على قوى المعارضة من جانبها التعاون بشكل أكثر نشاطًا مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وأن تعترف بمواعيد الانتخابات المقترحة وتمتنع عن أي أعمال عنف. ولكن ينبغي ألا يتجاوز دور البعثة في مجال تنظيم الانتخابات وإجرائها تزويد السلطات الوطنية بالمساعدة التقنية واللوجستية. وفي رأينا، تتمثل المهمة الرئيسية للبعثة في تحسين الحالة الأمنية. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى الزيادة الأخيرة في نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تشن هجمات منهجية على المدنيين وقوات الأمن الحكومية وقوات حفظ السلام. وينبغي اعتبار أي تغييرات في هذا الاتجاه السلبي مؤشرا رئيسيا على استقرار البلد.

لقد أصبنا بالجزع عندما علمنا أنه بعد سنوات من الهدوء، تجددت الاشتباكات بين قبيلتي الهيما والليندو في مقاطعة إيتوري في شمال شرق البلد. ونحيط علما بقرار البعثة إنشاء قواعد مؤقتة في المنطقة وتعزيز الدوريات ومواصلة المشاورات مع الطرفين. وقد دفعتنا سلسلة هجمات المتمردين على حفظة السلام في نهاية العام الماضي والحالة الأمنية العامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التشكك في الاستنتاجات والمقترحات الواردة في التقرير المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة. وقبل تمديد ولاية البعثة، نود أن نرى مزيدا من الاهتمام بالنقاط التالية.

إن الحالة المتعلقة بالجماعات المسلحة غير المشروعة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية صعبة، حيث أنه لا يزال أمامنا شوط طويل جدا قبل تحييدها بشكل كامل. ولا تزال المهمة الموكلة إلى البعثة والمتمثلة في حماية المدنيين من الجماعات المسلحة المنتشرة في الشرق هامة من الناحية الاستراتيجية، ونعتقد أنه سيكون أمرا غير حكيم أن نحول انتباهها عن التعامل مع ذلك الأمر إلى مسائل أخرى. وتنتابنا الحيرة حيال سبب اقتراح الأمانة العامة إنهاء جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها البعثة والحد من تعاونها مع كينشاسا في دعم مخيمات المقاتلين السابقين. وسيكون من المستحيل التوصل إلى حل طويل الأمد لمشكلة الجماعات المسلحة دون استعادة الكيانات الحكومية في الشرق وتسوية مسألة إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراح إعادة نشر وحدات لواء التدخل هو أيضا غير واضح. ووفقا للأمانة العامة، ينبغي توزيع هذه الوحدات بالتساوي بين القطاعات الأربعة للمسؤولية في جميع أنحاء البلد. ويذكر أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/174) اللواء مرة واحدة فقط. ومع ذلك، وخلال اجتماع الأمس مع البلدان المساهمة بقوات (انظر S/PV.8196)، فوجئنا بمعرفة عدم وجود عمليات مشتركة مع كينشاسا ضد الجماعات المسلحة غير القانونية.

ومن المؤسف أنه يجري تنفيذ بعض المقترحات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي بالفعل من دون موافقة مجلس الأمن على تلك الجزاءات. ونود الإشارة، في ذلك الصدد، إلى مفهوم حماية المدنيين من خلال استعراض القوة. فنحن لا نستبعد أنه يمكن لتنفيذه أن يؤدي إلى تعقيدات في الاتصالات داخل البعثة، وبالتالي، للأسف، إلى تكرار الحادث الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر في سيموليكي. وسيستغرق تحقيق نتائج ملموسة من المفهوم الجديد بعض الوقت، كما كان الحال مع ما يسمى بكتائب الانتشار السريع. ونذكر بأنها لم تصبح جاهزة إلا بعد ثلاث سنوات من الموافقة على ذلك المفهوم.

وأخيرا، نلفت الانتباه إلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لضمان أمن حفظة السلام. إننا غير راضين، مثلنا مثل العديد من زملائنا، عن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن وتيرة التحقيقات في حادث سيموليكي.

ومن الضروري، فيما يتعلق بالولاية، مناقشة مجموعة كاملة من المسائل الصعبة. وبالنسبة لنا، لا يزال من غير الواضح إن كانت إعادة تشكيل المهام الاستراتيجية للبعثة، العام الماضي، قد حسنت فعاليتها أو ساعدت الوضع في البلد.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي على توليها منصبها، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الموضوعية. ونرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، في المجلس.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء زيادة التوتر والشقاق بين الأغلبية الحاكمة وقوات المعارضة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي. ولذلك ستكون تدابير بناء الثقة ضرورية في جميع مراحل العملية الانتخابية لكفالة إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية. ونشير كذلك إلى الاختلاف الكبير في صفوف المعارضة، الأمر الذي يعوق المفاوضات السياسية. ومن شأن إغلاق الحيز السياسي المتاح للمعارضين والجهات المعنية الأخرى أن يتسبب في المزيد من عدم الاستقرار.

إن دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاسم، في ضوء الحالة الراهنة، في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة. ويجب تفعيل الفريق الدولي المكون من خبراء الانتخابات، بالاشتراك مع مستشار الأمم المتحدة المخصص، على وجه السرعة. ولذلك، من الضروري دعم البعثة في مجال تقديم المساعدة التقنية والمساعدة اللوجستية للعملية الانتخابية. وينبغي للبرلمان كذلك الإسراع باعتماد القانون الانتخابي والتشريع المتعلق بتوزيع المقاعد.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، فإن الأخيرة تواصل هجماتها لزعزعة الحالة التي تزداد تفاقما بفعل العنف بين المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، يؤدي تنفيذ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة، إلى تشريد مئات الآلاف من السكان المحليين. ومن الواضح كذلك أن حالتي عدم الاستقرار في البلدين المجاورين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تؤثران تأثيرا سالبا على الإقليم الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين، مما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية، التي يجب التصدي لها بقدر أكبر من التمويل والدعم من المجتمع الدولي. ويجب على الحكومة أيضا تيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال.

ولعل ما يقلق أكثر هو الهجمات على حفظة السلام، التي أدت إلى خسائر مأساوية في الأرواح البشرية. ويتعين مساعدة البعثة، إلى جانب البلدان المساهمة بقوات، في تعزيز موقفها وفي تدريب موظفيها على المزيد من الاستراتيجيات الهجومية والاستجابات المناسبة للنزاعات غير المتناظرة. ويجب أن يقترن ذلك بزيادة الانخراط مع القادة السياسيين وأصحاب المصلحة الإقليميين للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة. كما إننا نشجع التدابير التي اتخذتها البعثة من أجل التكيف مع الحالة الأمنية الراهنة في البلد من خلال تنفيذ استراتيجية الحماية بالتوقعات، وإعادة تنظيم العنصر العسكري، وترشيد المهام المدنية وإنشاء آليات للإنذار المبكر والاستجابة.

وكذلك نود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيق في جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء، زايدة كاتالان ومايكل شارب. ولا بد من زيادة دعم وتشجيع كبار المسؤولين والخبراء التقنيين على السعي إلى إجراء تحقيق مستفيض لتقديم الجناة إلى العدالة.

السيد تشانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية وأرحب بحضور السيد أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا تزال الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية صعبة. وعلى وجه الخصوص، لا تزال الحالة الأمنية في الأجزاء الوسطى

والشرقية خطيرة. ويعزى ذلك أساسا إلى الجماعات المسلحة الأجنبية. وتود الصين أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، يشكل دفع العملية السياسية سبيلا هاما تجاه حل التوترات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الدور القيادي للحكومة وملكية الحكومة والشعب الكونغوليين للعملية السياسية وأن يوفر ما يلزم من تمويل وموارد للنهوض بالعملية السياسية. يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الغاية، وهو أمر تقدره الصين تقديرا كبيرا. وينبغي له أيضا أن يعزز التنسيق ويبني الشراكات ويعزز التعاون.

ثانيا، يمثل الاستقرار والأمن أساسا هاما لدفع العملية السياسية وإعادة الإعمار الوطني. وتقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق جميع مواطنيها وحمايتهم. ومن الأهمية بمكان أن نساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز قدرتها على ضمان أمنها وتحقيق السلام والاستقرار من خلال عملية تقودها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الصين توصيات الأمين العام بمواصلة تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمانة العامة والبعثة تعزيز الاتصال والتنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإصغاء بعناية إلى آراء اللجنة وتحسين قدرة البعثة على الاستجابة السريعة وفعاليتها التشغيلية، بحيث تستجيب بشكل أفضل للحالة الصعبة على الأرض.

لقد تكلم العديد من الممثلين بالأمس، في اجتماع البلدان المساهمة بقوات في البعثة (انظر S/PV.8196)، عن الصعوبات في تجهيز وتدريب الأفراد، التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من تقديم الدعم اللازم.

ثالثا، من المهم مواصلة تكثيف المساعدات الإنسانية والاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة البلد على المضي قدما بعملية إعادة الإعمار الوطني ولحل الأسباب الجذرية للنزاع.

وقد ظلت الحكومة الصينية تؤيد باستمرار عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقدم المساعدة في جهودها لإعادة الإعمار الوطني قدر الإمكان، وتسهم في بعثة الأمم المتحدة بحفظة سلام. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في مواصلة الاضطلاع بدور بناء لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مملكة هولندا.

إن سنة ٢٠١٨ سنة حاسمة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ يستعد مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أثير ثلاث نقاط: أولا، في العملية السياسية؛ وثانيا، بشأن دور البعثة في الانتخابات؛ وثالثا، فيما يتعلق بحماية المدنيين.

في نقطتي الأولى، بشأن العملية السياسية، يتطلع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إجراء أول عملية انتقال سلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في نهاية هذا العام. ويتواصل التقدم تجاه ذلك اليوم التاريخي، بينما توقف إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي. والحريات الأساسية معرضة للخطر.

وتدين مملكة هولندا العنف المستخدم خلال الاحتجاجات التي جرت في ٢٥ شباط/فبراير. ويجب أن تنتهي جميع المضايقات التي يتعرض لها المجتمع المدني والصحفيون والمدافعون عن حقوق

الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام مجدداً بروح اتفاق سان – سيلفستر كي تحوز الانتخابات المقبلة على ثقة الشعب الكونغولي.

وتتعلق نقطتي الثانية بدور البعثة في هذه السنة التي تسبق الانتخابات. وبعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في هذا السياق، لا في توفير الدعم اللوجستي فحسب، بل أيضاً في دعم تنفيذ اتفاق سان – سيلفستر وبناء الثقة بين جميع الجهات الفاعلة ورصد التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات. ولذلك، فإنه لا غني عن دعمنا الذي لا لبس فيه لبعثة الأمم المتحدة وللممثلة الخاصة للأمين العام والأمين العام لتفعيل المساعي الحميدة. وبالتالي، يجب على مجلس الأمن إظهار الإرادة اللازمة لرصد التقدم المحرز وتزويد البعثة بما يلزمها في هذا الصدد.

وتتعلّق نقطتي الثالثة بحماية المدنيين، وهو أمر يجب أن يظل أولوية بالنسبة للبعثة. ونحن نشعر بقلق شديد إزاء تصاعد العنف في إيتوري خلال الأسابيع الماضية. وللأسف، فهي ليست المنطقة الوحيدة التي نرى فيها تزايد القتال وحدوث إصابات في صفوف المدنيين. وتتكيف البعثة مع الظروف من خلال نهج ”الحماية من خلال التوقّع“. وضمان استيفاء الشروط الواجبة لنجاح هذا المسعى هو مسؤولية مشتركة بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، فضلاً عن السلطات الكونغولية. وعلينا أن نضع ذلك في الاعتبار خلال مناقشات تجديد الولاية.

أودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على امتناننا العميق للممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها على جهودهم الدؤوبة. وعلينا أن نعمل معاً من أجل مستقبل أفضل للشعب الكونغولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أشجّع جميع المتكلمين بموجب المادة ٣٧ على أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف لي ومن دواعي سروري البالغ أن أشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أؤدي واجبي، سيدي الرئيس، في تهنئة بلدكم، مملكة هولندا، على توليها رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس الحالي، وأن أعرب لكم عن تقديرنا العميق للطريقة التي تديرون بها مناقشاتنا. وأود مرة أخرى أن أعرب للمجلس عن امتنان الشعب الكونغولي وحكومته على الجهود التي تواصل الأمم المتحدة بذلها في البحث عن حلول لتحقيق السلام الدائم في بلدي.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأن أعرب عن تقديرنا له على التزامه بالدفاع عن مقاصد ومبادئ الميثاق وقضية بلدي وتعزيزهما.

ولا بد لي أيضاً أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة، على عرضها لتقرير الأمين العام عن البعثة (S/2018/174). وعلى الرغم من أنني أقدّر بحق مضمون التقرير، أود أن أبيّن بإيجاز آراء حكومة بلدي بشأن عدد من المسائل التي تناولها التقرير.

لا تزال العملية الانتخابية، كما يعلم المجلس، تهيمن على الجانب السياسي. وعقب انتهاء تسجيل الناخبين في ٣١ كانون الثاني/يناير، ستقوم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الأشهر المقبلة، تمشياً مع الجدول الزمني الانتخابي، بتحديد الكونغوليين في الخارج وتسجيلهم. وفي الوقت نفسه، وبغية تعزيز الثقة وتبديد الشكوك والبقاء على اتصال مع مختلف الجهات المعنية بضمان إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، نفذت

اللجنة حملة توعية وتثقيف في أوساط الأحزاب والمجموعات السياسية في المعارضة، والأغلبية والمجتمع المدني بشأن المسائل التقنية والتشغيلية المتعلقة بالانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بآلات التصويت. ومنذ الأول من شباط/فبراير، أخذت اللجنة على عاتقها تنظيف السجل الانتخابي، الأمر الذي سيمكّن البرلمان من اعتماد قانون بشأن توزيع المقاعد أثناء دورته الحالية. وستكون هذه المرحلة هي آخر الاحتياجات المؤسسية لإجراء الانتخابات، وفقاً للجدول الزمني للانتخابات.

وكما أكدتُ خلال اجتماعٍ عُقد في ١٢ شباط/فبراير بشأن العملية الانتخابية في بلدي، ومن أجل ضمان أن تكون الانتخابات منظمة تنظيماً جيداً ولتهيئة مناخ يفضي إلى نجاحها، فإن الحكومة تعمل للوفاء بالمهام الملقاة على عاتقها. وفي هذا السياق، وفي إطار السعي إلى إيجاد حل للمسألة الشائكة المتعلقة بالتهدئة السياسية، اجتمعت الحكومة والبعثة يومي ٢٥ و٣١ كانون الثاني/يناير لمعالجة جملة من المسائل، من بينها الأمور المتصلة بالمظاهرات السياسية ووسائط الإعلام والإفراج عمن يسمّون بالسجناء السياسيين وسجناء الضمير. وجاءت الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع في شكل تقرير، من المنتظر أن يوقعه أصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، تشعر الحكومة بالقلق إزاء الاستخدام غير السليم لمفهوم التهدئة السياسية في سياقٍ مشحونٍ تسودُه سياسات تمرد تقودها المعارضة وترمي إلى قلبِ النظام القانوني الراسخ، في انتهاك للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي يدعو إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافية. وينبغي ألا تُعتبر التهدئة السياسية شرطاً من جانب واحد، ينبغي للحكومة وحدها التمسك به. والخطاب المؤجج للمشاعر الذي يسعى إلى تقويض مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية والدعوات إلى العصيان والثورة الشعبية عن طريق استخدام أماكن العبادة والجزاءات الظالمة المحددة الأهداف التي تنتهك قواعد القانون الدولي، جميعها أمور لا تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في تلطيف الأجواء قبل الانتخابات. ويجب أن تكون التهدئة شأنا يهم جميع أصحاب المصلحة: الأغلبية والمعارضة والمجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية، فضلاً عن الشركاء الدوليين، الذين يجب أن يتصرفوا بالطريقة المنشودة، أي بتقديم الدعم البناء والسلمي للعملية السياسية المؤدية إلى الانتخابات.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكما سبق لي أن أبلغت المجلس، فالحالة المتعلقة بالحريات الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست جزءاً من سياسة متعمدة لانتهاك حقوق الإنسان. وعندما تحدث هذه الانتهاكات، فإنها تكون محض أعمال فردية لأولئك المتورطين فيها ولا يمكن أن تمر دون عقاب.

وفيما يتعلق بأحداث ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنشأت الحكومة في الأول من شباط/فبراير ٢٠١٨ لجنة تحقيق مشتركة تضم ممثلين عن الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي تناصر حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ومهمة اللجنة هي النظر في مسألة الخسائر في الأرواح والمسائل الأخرى ذات الصلة. كما أن اللجنة مكلفة بالتحقيق في أحداث ٢٥ شباط/فبراير. وفي أعقاب التحقيقات، ستحال استنتاجاتها إلى وزارة العدل، التي ستحيلها إلى القضاء.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بأحداث ٢٥ شباط/فبراير تحديداً، ينبغي التشديد على أنه قد ألقي القبض على المشتبه بهما المفترضين في جريمتي قتل اثنين من مواطنيهما في مبانداكا وكينشاسا.

وفي شأن النظام القضائي، تجدر الإشارة إلى أن المحاكمة المتعلقة بمقتل خبيري الأمم المتحدة لا تزال جارية منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في المحكمة العسكرية في كانانغا، بمقاطعة كاساي

الوسطى، وقد عقدت جلستها العامة الثامنة والعشرين. ويمثل أمام المحكمة ١٢ من المشتبه فيهم وهناك ١٣ آخرون فارون ويجري البحث عنهم بنشاط؛ وهم يحاكمون غيابياً. وقد ألقي القبض على تشيديما كونستانتين بولا بولا، المتهم بإصدار الأمر بقتل الخبيرين، وذلك في نهاية كانون الأول/ديسمبر حيث يجري استجوابه حاليا بمعرفة المدعي العام، والذي سيحيله بعد ذلك إلى المحكمة المختصة. وخلافاً لما يقوله البعض، فإن سير المحاكمة قد تباطأ تحديداً من أجل تحقيق التعاون الكامل مع آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – التي جرى التفاوض عليها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام للأمم المتحدة، إثر تعيين مدع خاص، حيث ننتظر الأدلة الجديدة التي سيقدمها فريق التحقيق الذي شكله المدعي الخاص.

وفي الواقع، اعتبر المدعي العام أنه قد جمع أدلة كافية للذهاب إلى المحكمة، وقد عُقدت الجلسات التي تكلمت عنها في ظل هذه الظروف. وكانت تلك الجلسات بصدد سماع لائحة اتهام من قبل المدعي العام وحجج الدفاع عندما طُلب من المحكمة العسكرية تعليق الجلسات لحين قيام الخبراء الدوليين، كما أشرت، بتقديم أدلة جديدة. ومع ذلك، فإن فريق روبير بتيه يعكف، منذ وصوله إلى كانانغا، في مقاطعة كاساي الوسطى، على العمل بالتعاون الوثيق مع كبير مدعي العموم العسكريين. وقد عاد المحققون إلى كانانغا في ٢٠ شباط/فبراير، بعد أن سافروا إلى بلدانهم لقضاء عطلات رأس السنة.

وعاد المحققون إلى كانانغا في ٢٠ شباط/فبراير بعد الاحتفال بالسنة الجديدة في بلدانهم. أما بالنسبة إلى الكونغوليين الأربعة الذين رافقوا الخبيرين، فإن التحقيق جار في المحكمة العسكرية في كاننغا. ويجري التحقيق أيضا بالاشتراك مع آلية الرصد التابعة للمدعي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الصعيد الأمني، تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها لتخليص مقاطعات شمال وجنوب كيفو من القوى الهدامة وإعادة تأكيد سلطة الدولة في منطقة كاساي بغية استعادة السلام والأمن.

ويمثل تحالف القوى الديمقراطية، الذي قام مؤخرا بتكثيف هجماته ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحفظة السلام والمدنيين، مصدر قلق كبير يستحق اهتمام المجتمع الدولي بأسره. ومن جانبنا، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٣ كانون الثاني/يناير هجوما عسكريا واسعا، جرى تنفيذه للأسف بدون البعثة، من أجل تحييد هذه القوى الهدامة. وقد اشتملت النتائج الملحوظة لهذه العملية على وفاة محمد كيرا، أحد كبار قادة تحالف القوى الديمقراطية، أثناء عملية جرت في ٢٢ شباط/فبراير لفرض السيطرة على وادي مابوبو. وكان اسمه مدرجا على قائمة تضم ٢٦ مواطناً رواندياً وأوغندياً وتنزانياً من المطلوبين لدى المحاكم الكونغولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المنطقة. كما أشرنا في كثير من الأحيان، فإن تحالف القوى الديمقراطية يستخدم أساليب غير متناظرة في هجماته. وتتطلب مكافحته تدريبا خاصا وتوفر معدات ملائمة.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على الرغم من أنه تم إضعافها، تواصل القوات المسلحة الكونغولية العمليات فالتي بدأتها في إطار عملية سوكولا الثانية من أجل القضاء تماما عليها. وفي إطار هذه الجهود، يدعو بلدي مرة أخرى إلى إشراك مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وفقا لتوصية الاجتماع الثامن الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي عقد في برازافيل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، من أجل الإعادة غير المشروطة للمقاتلين السابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين نُزع سلاحهم، إلى بلدانهم الأصلية، في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب أفراد أسرهم المعالين والذين لا يزالون في معسكرات المرور

العابر في كيسنغاني، في مقاطعة تشوبو، وكانيابايونغا ووالونغو، في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. وتتعلق هذه العودة غير المشروطة أيضاً بالمقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس السابقة. وفي السياق نفسه، تم الطلب من جميع المقاتلين الأجانب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم المقاتلون السابقون من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، العودة إلى بلدانهم.

فيما يتعلق بالجانب الإنساني، مع الاعتراف بالحالة السائدة في المناطق المتضررة من النزاع في بلدنا، الذي يتركز عيه اهتمام الحكومة، نعتقد أن ثمة تفاوت كبير بين الإحصاءات المقدمة من بعض الشركاء الأجانب وتلك التي توفرها دوائر الخدمات العامة الكونغولية المكلفة بالمسائل الإنسانية. وفي هذا الصدد، ترى حكومة بلدي أن من الضروري تعزيز التعاون والشراكة في عملنا الإنساني من أجل توضيح عدد الأشخاص، الكونغوليون والآخرون الذين يحتاجون إلى المساعدة. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل معالجة الحالة، أنشأت الحكومة الصندوق الوطني للتضامن الإنساني. وغني عن البيان أن أي دعم خارجي في هذا المجال هو دائما موضع ترحيب.

وبفضل العمل المنهجي في مكافحة الإفلات من العقاب الذي تقوم بها السلطة القضائية عموما، ولا سيما القضاء العسكري، فقد أحرز بلدي تقدما كبيرا في مكافحة العنف الجنسي، وهو ما أقر به الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفي تقاريره المختلفة. وإذ يأخذ الأمين العام في اعتباره تلك الحالة، فقد أبدى استعداده لشطب القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية من قائمة البلدان المدرجة في قائمة القوات الأمنية التي ترتكب الاغتصاب. ولذلك، فإن بلدي لا يزال ينتظر أن يتحقق ذلك الاستعداد وأن يتم فعلا شطب القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية من القائمة.

فيما يتعلق بقضية العنف الجنسي المشار إليها في الفقرة ٣٠ من التقرير (S/2018/174) قيد الاستعراض، فإن حكومتي تأسف لأن المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة لم تحترم الشروط الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي، التي تنص على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الشؤون الجنسانية الكونغولية هما المؤسستان الوحيدتان المناط بهما إعداد بيانات عن حالات العنف الجنساني بصفة عامة، ولا سيما العنف الجنسي. وبغية تجنب التناقضات في الإحصاءات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة، يجب أن تتفاعل وتتواصل وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل نشر أي حالة من الحالات المبلغ عنها التي تندرج ضمن الفئة المبينة في البيان المشترك الذي تم التوقيع عليه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣ بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفي آذار/مارس ٢٠١٧، طلبت حكومة بلدي أن يراعي تجديد ولاية البعثة تطلعات الشعب الكونغولي، الذي تتمثل أكثر رغباته أهمية وهي رؤية القضاء التام على مختلف القوى السلبية والجماعات المسلحة التي تهاجم الجزء الشرقي من البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تعزيز الفعالية التشغيلية لقوات الأمم المتحدة، ولا سيما فعالية قوة لواء التدخل، وهي القوة الهجومية الوحيدة التي يمكنها التصدي لتلك الجماعات المسلحة. ونظرا للحالة على أرض الواقع، لا تزال تلك الرغبة موجودة.

وإذ تضع حكومة بلدي في اعتبارها الحالة، فإنها تدعو إلى إعادة تحديد حجم نوعي لقوة البعثة، ولكن بعدد أقل يضم قواتا أكثر تخصصا، قادرة على تعقب الجماعات المسلحة والتعامل مع التهديدات غير المتناظرة. وبالنسبة للولاية الجديدة للبعثة، فإن تلك القوات يجب أن تعمل بالتعاون الوثيق مع

القوات المسلحة الكونغولية، وأن تتمتع بقدر أكبر من المرونة والقدرة على التنقل، وأن تكون مجهزة بالمعدات المناسبة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة. ولذلك ينبغي أن تعطى الأولوية للواء التدخل التابع لقوة البعثة، اذي يمثل رأس حربة الشراكة بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يجب سحب وحدات البعثة غير الضرورية للعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، في المناطق التي لا مبرر لوجود قوة بعثة الأمم المتحدة، وحيث تركز القوات أكبر من مستوى التهديد، من أجل تخفيض عدد القوات وتكييف القوة لتتعقب القوات المسلحة.

وبالعودة إلى قوة لواء التدخل، الذي يعمل في شراكة، فإن حكومة بلدي تعرب عن الأسف لأنه لم يتم التشاور معهم بشأن المسائل الهامة التي تؤثر على السلام في المنطقة، مثل انسحاب المدفعية التنزانية ووحدة الطيران التابعة لجنوب أفريقيا، وكذلك انتقالها من مركز قيادة لواء التدخل السريع في مسرح العمليات إلى مقر ثابت في غوما، الأمر الذي يقوض فعاليتها. وكما ذكرنا للتو، ومن المهم أن نزودها بالمعدات المناسبة لجعلها أكثر فعالية.

فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، أنا واثق بأن المجلس يتفق معي على أن هذا البرنامج يكتسي أهمية كبيرة من حيث إعادة إدماج المقاتلين السابقين للحيلولة دون تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. وينبغي أن يكون هذا البرنامج من أولويات الولاية الجديدة للبعثة.

وينبغ أن تستمر المناقشات المتعلقة بالشراكة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سياق الحوار والاستعراض الاستراتيجي، الذي يهدف إلى إعادة تنظيم الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد، وفقا للولاية الجديدة التي ستكلف بها بعثة الأمم المتحدةمن جانب مجلس الأمن. وفي تلك التبادلات بين بلدنا والأمم المتحدة، ينبغي للاستعراض أن يركز على الترتيبات العملية والتخطيط للانسحاب التدريجي والدائم لقوات البعثة. وفي الواقع، يتمثل هدف البعثة في عدم البقاء إلى الأبد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، يجب أن نضع معا استراتيجية انسحاب عن طريق التفاوض في غضون فترة زمنية معقولة. بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للواء التدخل التابع للقوة أن يكون آخر من يغادر البلد، إلى جانب الخدمات المدنية والمكاتب المختلفة التي تدعم بناء الديمقراطية بناء، إذ يمكنهم مواصلة الاضطلاع بأنشطتهم بعد انتهاء عمليات تعقب الجماعات المسلحة.

وسوف نكون قد نجحنا معا في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما لا تعد هناك حاجة إلى مناقشة تجديد ولاية البعثة، وهي رغبة الشعب الكونغولي وحكومتي. ونأمل أن يكون هذا التجديد ما قبل الأخيرة، وأن يسهم نهائيا في عودة السلام لسكان الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا يمكن أن يكتب النجاح الحاسم في الولاية المسندة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة بدون القضاء على أنشطة الجماعات المسلحة، التي تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين. لذلك، يجب أن تشمل اختصاصات الولاية الجديدة للبعثة بالتأكيد ضرورة القضاء على الجماعات المسلحة من بين أولويات الشراكة الاستراتيجية بقيادة القوات المسلحة الكونغولية. ولكي تكون الشراكة فعالة، يجب أن تتاح لها الموارد المناسبة للقيام بالحرب غير التقليدية وتكافح الأساليب غير المتكافئة للجماعات المسلحة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للسيد مامان سامبو صديقو، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على العمل الذي قام به خلال فترة ولايته على رأس بعثة الأمم المتحدة لاستعادة السلام في بلدي. وتتقدم حكومة بلدي بخالص الشكر إليه. ومن نفس المنطلق، ترحب حكومة بلدي ترحب بتعيين السيدة ليلى زروقي ممثلة خاصة جديدة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤكد حكومتي بأنها ستقدم لها نفس الدعم الذي حظي به سلفها، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.